TD(X)/Misc.9
15 February 2000
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الدورة العاشرة
بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

# المناقشة التفاعلية

**المتكلم الرئيسي: السيد جوان سومافيا**

**موجز**

***من إعداد أمانة الأونكتاد. ليس وثيقة رسمية***

*أولا - البيان الرئيسي*

ركَّز السيد سومافيا عرضه على الحاجة إلى بحث المشاكل من وجهة نظر الناس الذين يتأثرون بها بغية ضمان تجنب أخطاء السياسات. فعادة ما يقوم واضعو السياسات بإرساء قراراتهم على تدابير كلية ومعالم اقتصاد كلي تتجاهل تأثير هذه السياسات على أسباب عيش الناس. ومجتمع اليوم يعمه عدم اليقين وانعدام الأمن والقلق، كما أن وتيرة العولمة أسرع بكثير من أن يجاريها الناس العاديون. ويشعر الناس بعدم القدرة على التأثير على عملية صنع القرارات الحكومية والحكومية - الدولية. وأعرب السيد سومافيا، فيما يتعلق بالقضية الجوهرية الخاصة بالعدالة الاجتماعية، عن اعتقاده بأن الآباء يشعرون بالقلق من أن أولادهم لن تكون لهم نفس الفرص التي تمتعوا هم بها.

وتتيح العولمة المجال لقطاع الأعمال الخاص - وهو أحد العناصر المحورية للتنمية الاقتصادية - ولكنه يفتقر إلى الاهتمام بالبعد الاجتماعي. وفي حين أنه توجد فرص كبيرة في قطاعات الاقتصاد الدينامية مثل تكنولوجيا المعلومات والترويح والخدمات المالية، فإن القطاعات التقليدية مثل الزراعة والمنسوجات تواجَه بأوجه عدم تيقّن

متزايدة، وهناك سباق في الهبوط إلى القاع نتيجة للعولمة. وذكر السيد سومافيا أن أوضح مصدر من مصادر عدم التيقن هو الفقر والاستبعاد اللذان يجب إيجاد حلول لهما. وقد جرى تناول هذه القضايا في مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اختفاء بعض أوجه عدم التيقن الأساسية يؤدي إلى تفسخ النسيج الاجتماعي. وسلّط الأضواء على تأثير زيادة المنافسة على ترابط المجتمع وهو ما يعني ترك الأفراد في الأحوال الصعبة ليواجهوا أوضاعهم بأنفسهم.

والعمالة هي مفتاح التكامل الاجتماعي. وأشار إلى مفهوم "العمل الكريم"، أي العمل الذي يمكّن الناس من التكفل بالحد الأدنى من احتياجات أسرهم، بما في ذلك التعليم والصحة والمأوى، فضلا عن الحق في الحصول على معاش تقاعدي ومعاملة كريمة. فهذه تطلعات معقولة لجميع أفراد البشر، لم يتمكن الاقتصاد العالمي من الوفاء بها مما نتج عنه حدوث حركة مضادة للعولمة.

وقد نشأ تقسيم جديد بين الاقتصاد الرسمي القائم على المعرفة والاقتصاد غير الرسمي، مما زاد من ضعف وضع أولئك العاملين في الاقتصاد الأخير. ومن الأمور الأساسية إدراج بعد اجتماعي في عملية العولمة من أجل ضمان النظر في الكفاءة الاجتماعية بشكل موازٍ للكفاءة الاقتصادية. وفي الوقت الحاضر، فإن عملية صنع القرارات مقسمة قطاعيا ولا يوجد رابط بين المكونات المختلفة لجدول أعمال التنمية.

وميّز السيد سومافيا بين ما يمكن أن يُشار إليه على أنه العولمة الخاصة بالاتصالات، وهو أمر لا رجعة فيه، والسياسات التي تصاحب العولمة، ألا وهي السياسات النقدية والتجارية والاجتماعية التي هي عرضة للتعديل. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن للسياسات النقدية أن تكون أكثر توجها نحو النمو، كما يمكن للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تؤكد على دور رأس المال المنتج. ويمكن للسياسات التجارية أن تتيح للبلدان النامية فرصا إضافية لضمان وجود نظام اقتصادي أكثر شمولا. وشكك في التفكير الأساسي وراء سياسات التكيف الهيكلي التي يتحمل الفقراء وأضعف الناس تكلفتها بصورة رئيسية. ويجب أن تُحترَم في أساسيات السوق الاحتياجات الأساسية للناس كما ينبغي للأونكتاد أن يؤدي دورا هاما في ضمان تحقيق ذلك.

وتناول السيد سومافيا في الجزء الثاني من عرضه دور منظمة العمل الدولية في النهوض بالحوار الاجتماعي. وذكر اقتباسات من الولايات الأصلية لمنظمة العمل الدولية فأكد بصورة خاصة على برنامج العمل المتعلق بحقوق العمال. وقال إنه يعتبر حماية العمالة مفتاح الاستقرار الاجتماعي. وسلط الأضواء في هذا الصدد على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في خلق فرص العمالة. وأعرب عن اعتقاده بأن المجال المتاح أمام المشاريع الكبيرة جدا لخلق فرص العمل هو نطاق أضيق. وفيما يتعلق بالمعايير الخاصة بالتجارة والعمل، فإن دور منظمة العمل الدولية معرَّف في دستورها وفي عدد من الاتفاقيات والإعلانات. وتتطلب الاتفاقيات التصديق عليها من جانب الدول الأعضاء قبل أن تصبح سارية المفعول. بيد أن سبعا من هذه الاتفاقيات المتعلقة، في جملة أمور، بحرية تكوين الجمعيات، والمساومة الجماعية، وعمل الأطفال، والعمل القسري (السخرة)، والتمييز في مجال العمل قد جرى تناولها في مؤتمر القمة الاجتماعية وهي تمثل الشرط الاجتماعي لاقتصادنا العالمي. ولذلك فإنه ينبغي احترام المبادئ

الواردة في هذه الاتفاقيات سواء تم التصديق عليها أم لا، كما ينبغي ألا تؤدي سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تقويضها. وينبغي أن تكون المساعدة التقنية هي الوسيلة الرئيسية لضمان تنفيذ هذه المبادئ. وفي الوقت نفسه، فإنه ينبغي عدم استخدام هذه المبادئ كتدابير حمائية. وفضلا عن ذلك، فإنه ينبغي استحداث مبادئ خاصة بالإدارة ترتكز على هذه الاعتبارات الاجتماعية، على أن توضع أفضل الممارسات في الحسبان.

***ثانيا - المناقشة التي تلت ذلك***

بخصوص العلاقة بين حقوق العمال والاقتصاد السياسي وتنظيم الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، أعرب بعض المتكلمين عن اعتقادهم بأنه توجد حاجة إلى إجراء حوار منهجي ومنظم يُدار، أفضل ما تكون الإدارة، تحت رعاية منظمة العمل الدولية. وقد رُئي أن أحد الأخطاء الجسيمة هو وضع حقوق العمال تحت لواء منظمة التجارة العالمية كبند من بنود المفاوضات وجعل هذه الحقوق موضع إجراءات في تلك المنظمة. فهذه المنظمة، بوصفها مؤسسة إدارة اقتصادية للمفاوضات التجارية وإنفاذ القواعد التجارية، غير مهيأة لتناول هذه القضايا الاجتماعية. ومع ذلك فإنه توجد حاجة إلى إدماج القضايا الاجتماعية والاقتصادية؛ وجرى التشديد بوجه خاص في هذا الصدد على العلاقة المتبادلة بين تخفيف الديون وحقوق الإنسان، على سبيل المثال.

وبينما سلم بعض المتكلمين بأن العولمة هي عملية لا رجعة فيها، فإنهم قد أكدوا على الحاجة إلى إجراء تغييرات مناسبة في مجال السياسات. وذكر بعضهم أيضا أنه ينبغي للحكومات وللعالم ككل أن يحترم القيم الثقافية. فالأمر الذي يهم أكثر من غيره في كثير من البلدان هو ما إذا كانت الوظائف متاحة ثم تأتي بعد ذلك قضية الوظائف الكريمة. وأعرب بعض المتكلمين في هذا الصدد عن أوجه القلق بشأن احتمال استخدام معايير العمل كشكل من أشكال الحمائية ضد صادرات البلدان النامية.

ووُجه اهتمام خاص إلى المشاكل المتعلقة بعمل الأطفال ودور المرأة في الاقتصاد العالمي وإلى تأثير العولمة على عمل المرأة وأثرها على الحياة المنزلية. وشدد عدد من المتكلمين أيضا على دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في خلق فرص العمالة في البلدان النامية وأعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي إيجاد طرق ووسائل لفتح الفرص أمام هذه المشاريع وزيادة إمكانية وصولها إلى الأسواق. وأُشير أيضا إلى أنه ينبغي للأونكتاد ولمنظمة العمل الدولية أن يدرسا الآثار السلبية للأزمات المالية وتأثير عمليات الاندماج على فرص العمل ومستوى البطالة.

وأكد كثير من المتكلمين على أن الفقر ما زال هو المشكلة الكبرى التي يتعين حلها؛ ومن أجل الحد من الفقر، ينبغي إتاحة موارد مالية إضافية. وأيد عدة متكلمين فكرة إنشاء صندوق للحد من الفقر وسلطوا الأضواء على الأهمية الحاسمة لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال. وأُشير أيضا إلى أن الموارد المالية المحدودة تعوق أعمال منظمات دولية مثل منظمة العمل الدولية أو الأونكتاد.

وردا على ذلك، أكد السيد سومافيا على أهمية العدالة الاجتماعية والقسط والإنصاف، وعلى الحاجة إلى الالتزام السياسي بهذه المبادئ الأساسية. وأشار إلى تقلص الموارد في القطاع العام وكذلك إلى المشاكل المرتبطة بتوجيه هذه الموارد توجيها غير مناسب. ولذلك، فإنه توجد حاجة إلى القيام بتمويل مشترك بين القطاعين العام والخاص. وفيما يتعلق بقضية عمل الأطفال، فإنه أكد على أن جميع الحكومات قد اعتمدت بالإجماع الاتفاقية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال. وقال إن من الواضح أن التخلف هو السبب الرئيسي لاستغلال الأطفال في مكان العمل. وتساءل عن أي نوع من أنواع الاقتصاد العالمي هذا الذي يسمح لخمسين مليونا من الأطفال بالعمل على نطاق العالم وعن السبب في استغلال ضعف وضع الأطفال. واقترح جعل القضاء في غضون السنوات العشرة القادمة على أسوأ أشكال عمل الأطفال قضية عالمية.

- - - - -